مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255/E-ISSN 2588-2414
المجلد09 العدد 03– ديسمبر 2022
OEB Univ. Publish. Co.

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2017 –2021)

Role of small and medium-sized enterprises in promoting financial Algeria during the perio(2017-2021)

مروة صوار [1]، زبير عياش [2]*

[1] **مخبر المحاسبة المالية، الجباية والتأمين جامعة أم البواقي**

souar.maroua@univ-oeb.dz

[2] **مخبر المحاسبة المالية، الجباية والتأمين جامعة أم البواقي**

zoubeirayache@yahoo.fr

تاريخ التسليم: 2022/6/3 تاريخ التقييم: 2022/6/27 تاريخ القبول:2022/12/30

الملخص

هدفت الدراسة إلى ابراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة الممتدة من **(2017 –2021)**. حيث أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات من بينها الجزائر لوجود علاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي ، وأنه من الصعب تصور استدامة واستقرار مالي و في ظل وجود نسبة كبيرة من المؤسسات المستبعدة من النظام الاقتصادي، لهذا تم التركيز على عملية ايصال الخدمات المالية إلى جميع شرائح المجتمع وتمكين المؤسسات الاقتصادية من الحصول على التمويل باعتباره من أهم معوقات النمو لديها، و التي بدورها تعد من أهم محركات النمو الاقتصادي التي تعتمد عليها الجزائر في توفير مناصب الشغل و الحد من انتشار البطالة، والمساهمة في خلق القيمة المضافة وترقية الصادرات وتحسين تنافسية اقتصادها.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، المؤسسات ص و م.

Abstract

The study aimed to highlight the role of Algerian SMEs in promoting financial inclusion during the period 2017-2021. Financial inclusion has become the focus of many governments from their home in Algeria because of a relationship between financial inclusion and economic growth. It is difficult to envisage sustainability and financial stability. This has focused on the process of reaching financial services to all segments of society and enabling economic institutions to access finance as one of their most important obstacles to growth. Which, in turn, is one of the most important drivers of economic growth on which Algeria relies to provide jobs and reduce the prevalence of unemployment. and contribute to the creation of value added, the promotion of exports and the improvement of the competitiveness of its economy

Keywords : Small & medium enterprises ; Financial inclusion

***المؤلف المراسل: زبير عياش** zoubeirayache@yahoo.fr

1. المقدمة:

في الآونة الأخيرة زاد الاهتمام بموضوع الشمول المالي خاصة بعد الازمة المالية العالمية عام 2008، حيث التزمت السلطات الحكومية بإعداد و تنفيذ استراتيجيات تعمل على تعزيز الشمول المالي ومحاولة ايصال الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع بأقل تكلفة ممكنة ، من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل والمرأة وحتى التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودمجها بالقطاع المالي الرسمي باعتبارها إحدى أهم الركائز الأساسية لأي اقتصاد **حيث** تؤدي دورا فعالا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية و ذلك راجع لما تمتاز به من مرونة وسهولة التكيف، كما ادركت الجزائر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل لتعزيز الشمول المالي و أحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية حيث تبنة العديد من الاستراتيجيات والخطوات الفاعلة نحو تحسين فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية، بهدف تحسين النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية.**ومنه يمكن طرح الاشكالية التالي: إلى أي مدى يمكن ان تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الشمول المالي بالجزائر في الفترة الممتدة من 2017-2021؟**

وتنطلق هذه الدراسة من فرضية ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان لها دور فعال في تعزيز الشمول المالي بالجزائر في الفترة **2017-2021.**

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الشمول المالي من خلال دورها الأساسي في خلق مناصب شغل، والحد من ظاهرة البطالة وتعزيز الرفاه الاجتماعي، وإمكانية الوصول واستخدام الخدمات المالية بأقل تكلفة فضلا عن مساهمتها في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي وتعزيز مقومات الاقتصاد المستدام وتحقيق الأهداف الإنمائية.

اهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

-التعرف على مفهوم وأبعاد الشمول المالي؛

- إبراز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

-تحديد واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وهيكلها ومدى قدرتها في المساهمة في خلق قيمة مضافة؛

-_ابراز واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز ابعاد الشمول المالي في الجزائر من أجل ضمان الوصول واستخدام الخدمات المالية الرسمية من طرف كافة شرائح المجتمع.

2. مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري: صدر في 2001/12/12عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريف رسمي مفصل من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اما التعريف المعتمد الحالي هو التعريف الوارد في القانون (17-02) المؤرخ في01/10/ 2017المتضمن للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي:

الجدول 1: تعريف **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**

نوع المؤسسة	مصغرة	صغيرة	متوسطة
عدد العمال	من عامل الى 9عمال	من 10عمال الى 49 عامل	من 50عامل الى 250 عامل
رقم الاعمال السنوي (مليون دج)	اقل من 40مليون دج	لا يتجاوز 400مليون دج	من 400مليون الى أربعة مليار دج
الميزانية السنوية (مليون دج)	اقل من 20مليون دج	لا يتجاوز 200مليون دج	من 200مليون الى مليار دج

المصدر: من المادة 05الى المادة 12 من من المرسوم التنفيذي رقم (2017-02) المؤرخ في2017/01/11، المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد02, الاطلاع 2002/10/29.

الشكل 1: حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2021

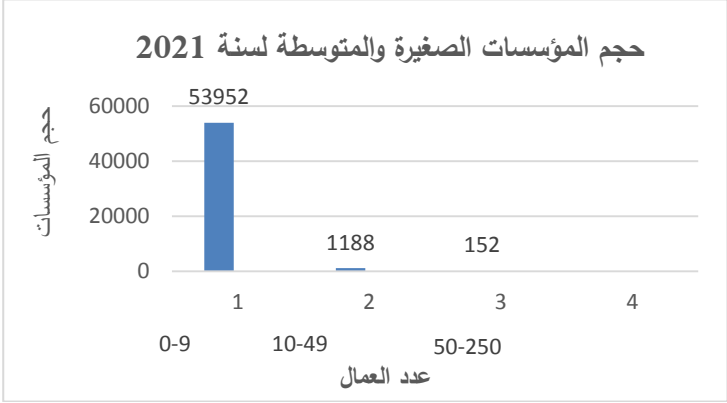

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: وزارة الصناعة والمناجم: "**نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2022**"، موقع وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية مارس 2022، العدد رقم 40، ص.08 ، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط:https://www.industrie.gov.dz تاريخ الاطلاع 2022/11/11

-**التعريف الأمريكي**: اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدد العمال بغض النظر عن القطاع الذي يعمل فيه حيث صنفت المؤسسات وفقا لحجمها الى أربعة أنواع: (مدخل و دادان، 2020، صفحة 2017)

-المؤسسة المتناهية الصغر وهي التي توظف اقل من 20 عاملا؛

- المؤسسة الصغيرة وهي التي توظف من 20 الى 99 عاملا؛

- المؤسسة المتوسطة وهي التي توظف من 100الى 499عاملا.

2.2 مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر البحث عن مصادر التمويل المناسبة من المواضيع التي تواجه مالكي المؤسسات نتيجة لصغر حجمها ونشاطها وكذا ارتفاع معدلات الخطر بها، حيث يوجد نوعين من القنوات للتمويل داخلية وخارجية يتم التفصيل فيها كالتالي: (مداس ، 2022، الصفحات 35-36)

1.2.2 المصادر داخلية : تتمثل مجموعة المصادر الداخلية في :

-المدخرات الشخصية التي تكون في حوزة المالك في بداية او مرحلة انطلاق المؤسسة؛

-الشركاء وحملة الأسهم أي حصولها على ما تحتاجه من الأموال عن طريق المشاركة أو عن طريق تحويل المشروع إلى شركة اصدار الأسهم؛

-التمويل الذاتي وتمويل المؤسسة من الفائض الناتج خلال الدورة الإنتاجية مثل الأرباح المحتجزة، الاحتياطات، أرباح مرحلة، الاهتلاكات والمؤونات.

2.2.2 المصادر الخارجية : تتمثل مجموعة المصادر الخارجية في :

-الاقتراض من السوق الرسمي من خلال اللجوء الى عمليات القروض الكلاسيكية من المؤسسات المالية بمختلف أنواعها المصرفية وغير المصرفية؛

-البنوك التجارية وهي من المصادر الأساسية لتلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما توجد فروع أو بنوك متخصصة لتمويل هذا النوع من المؤسسات؛

-برامج الرعاية الحكومية والهيئات المتخصصة كالوزارات والغرف التجارية حيث تقدم الدعم المطلوب بكل صوره وأشكاله لهذه المؤسسات الصغيرة؛

-مؤسسات التمويل المحلية وشركات الاستثمار التي تبحث عن أصحاب الأفكار من أجل دعمهم مقابل فوائد أو حصة من الأرباح؛

-الشركات الكبيرة والتي تعتبر مصدر مهم للتمويل على شكل تملك جزء من رأس مالها أو منح قروض مسيرة أو في شكل مساعدات فنية وتكنلوجية؛

-الاقتراض من السوق غير الرسمي وتتمثل عادة في الإقراض من الأهل والأقارب أو الأصدقاء دون ضمانات بسبب العلاقات الشخصية وحتى دون فائدة محددة مسبقا. أو من خلال امتلاك حصة في المؤسسة أو نسبة من الأرباح.

3.2 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ان الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لهذا الشكل من المؤسسات وتكمن أهميتها في النقاط التالية: (خبابة ، 2013)

- خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني والمساهمة في احداث تنمية اقتصادية والزيادة في الدخل الوطني الخام؛
- خلق التكامل ونسيج اقتصادي في مختلف المجالات الخدماتية الفلاحية والصناعية من أجل الوصول الى حالة التوازن في الاقتصاد الوطني؛
- دعم نشاط المؤسسات الكبرى عن طريق المناولة؛
- دعم المقاولاتية من خلال الابتكار والابداع؛
- المساهمة في تحقيق بعد بيئي لان البعض منها يعتمد مخرجات ونفايات المؤسسات الصناعية الكبرى؛

- المساهمة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي عن طريق خلق مناصب عمل للأفراد، واحداث توازن جهوي للمناطق المنعزلة والنائية.

3. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الشمول المالي

1.3 تعريف الشمول المالي:

يعرف الشمول المالي على أنه عملية إتاحة كافة الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية بأقل تكلفة لأكبر عدد من الافراد والمؤسسات خاصة ذوي الدخل المنخفض والمحدود وهو عكس الاستبعاد المالي أي عدم تمكن الافراد من الوصول واستخدام الخدمات المالية، كما يتطلب الشمول المالي توفير الإمكانيات والقدرات لدى المؤسسات المالية ومؤسسات الاعمال في الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية وأسعار معقولة (حسين نعمة، 2018، صفحة 10) . كما يرى أيضا **سارما** أن الشمول المالي هو الحصول على الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة، للفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة. (العجب، 2021، صفحة 278)

–عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(**OECD**) وشبكة التثقيف الدولية (**INFE**) المنبثق عنها الشمول المالي بأنه عبارة عن عملية يتم من خلالها تعزيز استخدام والوصول إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية الرسمية في الوقت والسعر المناسبين بالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات والخدمات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (خضير، 2021، صفحة 453)

ومنه يمكن القول ان الشمول المالي هو امكانية الوصول واستخدام الخدمات المالية والمصرفية وتعميمها على كافة فئات المجتمع من فقراء ومحدودي الدخل ويشمل حتى المرأة، بأقل تكلفة ممكنة لتحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي استدامة مالية.

2.3 أهمية الشمول المالي :

تكمن أهمية الشمول المالي في النقاط التالية: (البنك المركزي الجزائري، 2021، صفحة 2)

–أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات المالية والرقابية وتبين ان هناك علاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي وحتى النمو الاقتصادي، فمن الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي في وجود نسبة كبيرة من الافراد والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي. كما يعمل الشمول المالي على تعزيز التنافس بين المؤسسات المالية من خلال تنويع الخدمات والمنتجات المقدمة لجذب أكبر عدد من العملاء.

-يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل خاصة المرأة، والوصول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ودمجهم بالقطاع المالي الرسمي من خلال اتاحة الخدمات المالية وجعلها في متناول الفئات المهمشة، بالإضافة إلى محاولة تحقيق الصالح العام وخلق فرص عمل من أجل المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي (خفض معدلات الفقر، تحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة).

3.3 الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي :

يعتمد الشمول المالي على ثلاث ركائز أساسية هي: (البنك المركزي الجزائري، 2021)

1.3.3 دعم البنية التحتية المالية:

تعد من الركائز الأساسية لتحقيق بيئة مالية ملائمة لتلبية متطلبات الشمول المالي وتعزيز النمو الاقتصادي وتسهيل وصول الافراد إلى الخدمات المالية، والتي تتضمن ما يلي:

-بيئة تشريعية مناسبة من خلال اصدار تعليمات ولوائح ملائمة تدعم الشمول المالي.

-تعزيز الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية ونقاط وصول الخدمات المالية مثل (الصرافات الالية، نقاط البيع، وكلاء البنوك) وكذا الاهتمام بإنشاء فروع ومكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات المالية خاصة للتمويل المتناهي الصغر؛

-تطوير أنظمة الدفع والتسوية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها في الوقت المناسب لضمان استمرار تقديم الخدمات المالية؛

-الاستفادة من التطورات التكنلوجية من أجل تسهيل عملية تبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية بأقل تكلفة وفاعلية أكثر مثل (الدفع عبر الهاتف المحمول).

2.3.3 الحماية المالية للمستهلك

حظي مفهوم حماية المستهلك ماليا باهتمام كبير في الآونة الأخيرة نظرا لتطور القطاع المالي وتعقد المنتجات والادوات المالية المقدمة إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي من خلال:

-حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة إلى حصوله على الخدمات بكل سهولة وبسرعة وأقل تكلفة؛

-الحصول على المعلومات الازمة من خلال الإفصاح عن البيانات بكل شفافية وإبقاء العميل على علم بكل التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية بصورة منتظمة؛

-توعية وتثقيف العملاء خاصة الفئات المهمشة ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم والتزاماتهم.

3.3.3 التثقيف المالي

يجب على كل دولة اعداد استراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الشباب والنساء، وذلك من خلال:

-إيجاد نظام تعليم مالي متكامل من أجل الوصول إلى مجتمع مثقف ماليا يملك مهارات تمكنه من استيعاب المنتجات المالية والقدرة على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة بأدنى درجة من المخاطر؛

-لابد من تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة للعملاء والمستهلكين خاصة الجيدين من جهة ومقدمي الخدمات المالية من جهة أخرى لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم. عن طريق برامج التوعية مثلا.

4.3 دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الشمول المالي

يبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واهميتها في تعزيز الشمول المالي في عدة نقاط أهمها: (مداس ، 2022، الصفحات 50-51)

1.4.3 استخدام الخدمات المالية ويهدف الشمول المالي الى اتاحة نطاق واسع من الخدمات المالية مثل حسابات التوفير والائتمان، التامين والمدفوعات، التحويلات والمنتجات المالية الأخرى، ويشمل الوصول للأفراد غير المستفيدين من الخدمات المالية المصرفية من خلال التطبيقات الرقمية مثل الهاتف والصرافات الالية للسكان الفقراء وسكان المناطق النائية ومحاولة ادماجهم في النظام المالي الذي يكون اكثر أمانا بشكل كبير من حمل النقود وتعزيز الشفافية من خلال انشاء مسارات رسمية لانتقال الأموال وتقليل الاحتيال، بشكل مستدام وبتكلفة معقولة. **ومن بين مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية هي:** (مداس ، 2022، الصفحات 50-51)

-النسب المئوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تملك حساب في البنك او مؤسسات مالية أخرى؛

-النسب المئوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقترض من مؤسسات مالية رسمية؛

-النسب المئوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بإرسال أو استلام دفع رقمي عن طريق الحسابات.

2.4.3 الوصول للخدمات المالية: ويشير إلى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط تقديم الخدمات المصرفية، كما يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية. **ومن بين مؤشرات قياس بعد الوصول الى الخدمات المالية:** (بهناس، رسول ، و بسيسة بلعباس، 2019، صفحة 215)

-النسب المئوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تملك نقاط البيع TPE؛

-النسب المئوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بإمكانها الوصول للخدمات المالية عن طريق الانترنت والحاسوب؛

3.4.3 نوعية الخدمات المالية أو جودة الخدمات: توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية وضعها تحالف الشمول المالي **كمؤشرات لقياس هذا البعد** مثل:

-خفض التكاليف فان تقليل التكلفة وتحسبن جودة الخدمة هي من عوامل جذب العملاء، وسرعة انجاز الخدمات المالية،

-حاصل المعرفة المالية (التثقيف المالي)؛

- استعمال الادخار من اجل تمويل النفقات الطارئة؛

- النسب المئوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها ضمانات لأجل قروض بنكية.

4.4.3 توفير مناصب شغل: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق فرص عمل والتخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها معظم الدول بتكلفة منخفضة نسبيا نظرا لكونها تنشط في مجالات لا تتطلب المؤهل العلمي بدرجة كبيرة، ولا أموال كبيرة في التأسيس فهي تعتبر مصدر رخيص لخلق فرص عمل جديدة من خلالها يتمكن الافراد من فتح حسابات مصرفية مختلفة وحتى استخدام بطاقات الكترونية ودمجهم في النظام المالي الرسمي.

5.4.3 محاربة الفقر وإرساء قواعد التنمية: فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الية فعالة لمكافحة الفقر من خلال وصولها الى صغار المستثمرين مع إعطائها فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية وتلبية احتياجات الأسواق المحلية، كما تعتبر هذه المؤسسات أداة فعالة في توسيع القاعدة الإنتاجية

وبالتالي زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي ومنه زيادة مستوى معيشة الافراد. وتعزيز الاستدامة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

6.4.3 تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية: تتميز هذه المؤسسات بالمرونة والقدرة على الانتشار في مختلف المناطق مما يؤدي الى تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا وتقليص أوجه التفاوتات في توزيع الدخل والثروة بين الافراد والمجموعات بين الريف والمدينة والمناطق الجغرافية المختلفة، مما يؤدي الى تحقيق توازن في فتح الفروع البنكية والصرافات الالية بين المناطق تمكن من خلالها الافراد والمؤسسات من استخدام الخدمات المالية.

4. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الشمول المالي بالجزائر (2017-2021)

1.4 مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن قطاع المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في الجزائر يتكون من مؤسسات عامة ومؤسسات خاصة، وسيتم توضيح مكونات قطاع هذه المؤسسات في الجزائر لسنة 2021 من خلال الجدول التالي:

الجدول 2: مكونات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2021

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات	النسبة%
المؤسسات الخاصة		
اشخاص معنوية	720495	56،01
اشخاص طبيعية	565645	43،97
مهن حرة	262040	20،37
الأنشطة الحرفية	303605	23،60
اجمالي المؤسسات الخاصة	1286140	99،98
المؤسسات العامة		
الأشخاص المعنوية	225	0،02
اجمالي المؤسسات العامة	225	0،02

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: وزارة الصناعة والمناجم: "**نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2022**"، موقع وزارة الصناعة والمناجم، المديرية

العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية مارس 2022، العدد رقم 40، ص.7، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط:https://www.industrie.gov.dz تاريخ الاطلاع 2022/11/11

نرى أنه في نهاية 2021بلغ اجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 286356 1كيانا، 99،98% منها مؤسسات خاصة حيث حققت أعلى نسبة مقارنة بنسبة المؤسسات العامة التي حققت نسبة ضعيفة جدا في حدود 0.04%، توزعت المؤسسات العامة على أشخاص أو مؤسسات طبيعية بنسبة 56% ومؤسسات اعتبارية بنسبة 43،97 % و23،60% مهن حرة و23،37%كانشطة حرفية، كل هذا دليل على قدرة الافراد والمؤسسات على الحصول القروض والمساعدات المالية بسهولة واستخدام المنتجات المالية في عملية الاستثمار.

2.4 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تحقيق التوازن جغرافيا:

الجدول 3: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة جغرافيا خلال الفترة (2017-2021)

السنوات/المناطق	الشمال	الهضاب العليا	الجنوب
2017	424659	1333177	51508
النسبة%	**69،69**	**21،86**	**8،45**
2018	447817	141465	54211
النسبة%	**69،59**	**21،98**	**8،42**
2019	830438	262340	105656
النسبة%	**69،59**	**1،98**	**8،43**
2020	856779	270736	103558
النسبة%	**69،60**	**21،99**	**8،41**
2021	894882	283416	108068
النسبة%	**69،57**	**8،40**	**8،40**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: وزارة الصناعة والمناجم: "**نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017،2018،2019،2020،2021**"، موقع وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية

والإحصائية مارس 2022، الاعداد40،38،36،34،31، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط: https://www.industrie.gov.dz تاريخ الاطلاع 2022/11/11

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن التوزيع الجغرافي لمنطقة الشمالي يضم أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بنسب ثابتة نسبيا عند 69%،ثم تأتي في المرتبة الثانية الهضاب العليا وكانت النسبة محصورة مابين 20،21%، أما منطقة الجنوب فهي تمتاز بتدني عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ان العدد ثابت نسبيا عند8%، هذا التباين بين المناطق كان له أثر على توزيع البنوك والمؤسسات المالية وحتى الصرافات الالية بين منطقة الشمال والجنوب و ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحاول تعزيز الشمول المالي من خلال إيصال الخدمات والمنتجات لكافة شرائح المجتمع المختلفة حتى المناطق الريفية والصحراوية المنعزلة.

ومن حيث الكثافة، وفقًا لآخر إحصائيات مكتب الإحصاء الوطني حول الديموغرافيا (سيصل إجمالي عدد السكان المقيمين إلى 45.4 مليون في 1 يناير 2022، وفقًا لتوقعات مكتب الإحصاء الوطني)، يبلغ المتوسط الوطني للشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي 28 شركة صغيرة ومتوسطة (جميع الحالات مجتمعة) لكل 1000 نسمة:

- 32 شركة صغيرة ومتوسطة خاصة لكل 1000 ساكن في شمال البلاد،
- 22 شركة صغيرة ومتوسطة خاصة لكل 1000 ساكن في منطقة الشرق؛
- 25 شركة صغيرة ومتوسطة خاصة لكل 1000 ساكن في منطقة الجنوب

3.4 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب شغل:

الجدول 4: تطور مناصب الشغل بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر للفترة (2017-2021)

	نوعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		المجموع
	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العامة	
السنوات	الاجراء	أرباب المؤسسات		
2017	1517990	1060289	23679	**2301958**

النسبة%	58،34	40،75	0،91	**100**
2018	1591614	1107453	22197	**2724264**
النسبة%	58،53	40،65	0،81	**100**
2019	1626080	1171701	20955	**2818736**
النسبة%	58،13	41،17	0،70	**100**
2020	1737774	1230844	20898	**2989516**
النسبة%	58،13	41،17	0،70	**100**
2021	1828720	1286140	20108	**3134968**
النسبة%	58،33	41،03	0،64	**100**

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: وزارة الصناعة والمناجم: "**نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017،2018،2019،2020،2021**"، موقع وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية مارس 2022، الاعداد38،36،34،31،40، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط: https://www.industrie.gov.dz تاريخ الاطلاع 2022/11/11

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

تزايد مستمر لعدد مناصب العمل التي تم استحداثها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالجزائر حيث انتقلت من 1517990 منصب شغل في سنة2017 إلى 1828720منصب شغل في سنة 2021، وهي زيادة معتبرة مما تجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محور اهتمام ودعم الحكومة ومختلف هياكل الدعم باعتبارها تشكل الأغلبية لهذا القطاع.

-المساهمة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في توفير مناصب الشغل باعتباره هدف من اهداف الشمول المالي لمساعدة الفقراء ومحدودي الدخل حيث تطرح هذه المؤسسات العديد من المناصب كل حسب مؤهلاته، تمكنهم من فتح العديد من الحسابات المصرفية من بينها الادخارية وحتى الحصول على بطاقات الكترونية لتسيير حساباتهم في محاولة لإدخالهم النظام المالي.

في حين نلاحظ تراجع عدد العمال **بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة** من23679 منصب في سنة 2017، بنسبة 0،91%إلى 20108منصب في سنة 2021، بنسبة 0،64%.

4.4 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

الجدول 5: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة للفترة (2017-2021)

الوحدة مليار دج

	2017		2018		2019		2020	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
القطاع العام	1291،14	12،775	1362،21	12،51	1449،22	12،66	1299،91	12،23
القطاع الخاص	8815،62	87،225	9524،41	87،49	10001،3	87،34	9326،55	87،77
المجموع	10106،76	100	10886،62	100	11450،6	100	10626،46	100

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: وزارة الصناعة والمناجم: "**نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2017،2018،2019،2020،2021**"، موقع وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية مارس 2022، الاعداد40، وثيقة الكترونية متوفرة على الرابط:
https://www.industrie.gov.dz تاريخ الاطلاع 2022/11/11

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

-تراجع مساهمة **القطاع العامة** في تحقيق القيمة المضافة حيث انخفضت النسبة من 12،77% سنة2017، إلى 12،23% سنة 2020، وهو شيء متوقع بسبب قلة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للدولة.

ونلاحظ ان مساهمة القطاع الخاص في تحسين القيمة المضافة تزداد من سنة لأخرى حيث ارتفعت قيمتها من 8815،62مليار دج في سنة 2017، الى 9326،55مليار دج سنة 2020.وهذا لان المؤسسات الخاصة تشكل النسبة الأكبر من اجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطمح من خلالها لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي وتعزيز الاستدامة المالية.

5. خاتمة:

تم التطرق في هذا البحث إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الشمول المالي بالجزائر حيث حظيت هذه المؤسسات بأهمية كبير لسهولة الانشاء والتسيير على غرار المؤسسات الكبرى وباعتبارها منهج أساسي للتنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق مؤشرات الشمول المالي كفتح حسابات مصرفية واستخدام أنظمة الدفع الالكترونية والحصول على التمويل من القنوات الرسمية، كما تساهم في توفير مناصب الشغل والحد من انتشار البطالة، والعمل على خلق قيمة مضافة للاقتصاد خارج قطاع المحروقات وتحسين تنافسيتها.

1.5 النتائج

تم التوصل من خلال هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج:

-يتطلب تحقيق الشمول المالي توفر مجموعة من الركائز الأساسية مثل البنية التحتية المالية، حماية المستهلك، التثقيف المالي؛

-تساهم ابعاد الشمول المالي في الوصول إلى أكبر شريحة من الافراد والمؤسسات والعمل على جذب المستبعدين ودمجهم في النظام المالي الرسمي؛

-أهمية التوفيق بين القرارات واستراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع استراتيجيات الشمول المالي للدولة؛

- وجود تفاوتات في عدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بين المناطق الجغرافية، الا انها ساهمت في خلق أكبر نسبة من مناصب شغل والقضاء على نسبة عالية من البطالة عكس المؤسسات التابعة للقطاع العام؛

– عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة بفعل التسهيلات المالية من قبل الدولة وهو ما ساهم في تحقيق قيمة مضافة لاقتصاد الجزائر خارج قطاع المحروقات.

2.5 التوصيات

من خلال دراستنا تم التوصل الى النتائج التالية:

–تقديم مساعدات حكومية كتخفيض أو اعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دفع الضرائب والرسوم حتى تتمكن من توسيع نشاطها في كافة المجلات؛

–ضرورة تقديم دورات تكوينية لأصحاب المؤسسات فيما يخص جانب التسيير والتثقيف المالي وتنمية روح الابداع والابتكار؛

–الاطلاع على تجارب الدول العربية وحتى الهند وكوريا الجنوبية فيما يخص استراتيجيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز مجالات التنمية؛

–محاولة تحقيق نوع من التوازن الجغرافي للمؤسسات من حيث العدد والشكل حتى لا يكون سبب في التأثير على الجانب الاجتماعي والمالي بين السكان؛

–ضرورة توفير البنى التحتية اللازمة لتوسيع الشمول المالي وتهيئة بيئة تنظيمية وقانونية ورقابية تهتم بالفئات المهمشة ماليا سواء كانوا أفراد او شركات مصغرة؛

–ابتكار وتطوير أدوات تمويل جديدة تناسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والضمانات التي من الممكن تقديمها.

6. قائمة المراجع

- خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ألية لتحقيق التنمية المستدامة. دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2013؛
- حسين نعمة نغم، احمد موري حسن مطر، الشمول المالي، متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، جامعة النهرين كلية اقتصاديات الاعمال،2018؛
- العجب محمد إبراهيم، أثر التوسع في تطبيق الشمول المالي على جذب ودائع العملاء في المصارف السودانية، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، اب، العدد 18، 2021؛

- خضير عقبة، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ودورها في تعزيز الشمول المالي، مجلة النهل الاقتصادي. المجلد 04، العدد 02، 2021؛
- بهناس العباس، رسول حميد، بسيسة بلعباس عز الدين، أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة الى التجربة الأردنية، مجلة المعارف، المجلد 14، العدد 02، 2019؛
- مدخل خالد، دادان عبد الوهاب، أثر خدمات حاضنات الاعمال على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة لواقع المؤسسات في ولاية الوادي، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 04، 2020؛
- بلال ماربط، سليمة طبايبية، تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم الأداء الاقتصادي، دارسة تحليلية للتجربة الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 06، العدد 01، 2019؛
- مداس حبيبية، الاليات المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فبي الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة الجزائر،2020؛
- وزارة الصناعة والمناجم،2022 "**نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2022**"، موقع وزارة الصناعة والمناجم، المديرية العامة لليقضة الاستراتيجية والدراسات الاقتصادية والإحصائية، الرابط:

https://www.industrie.gov.dz

- البنك المركزي الجزائري، الشمول المالي، تقرير على الربط:

https://www.bank-of-algeria.dz/html/inclusionfinanci%C3%A8re.htm